

قصر تصدير الأرز على جهاز مستقبل مصر يبرز توسع قبضة الجيش على التجارة الخارجية والعملية الصعبة



السبت 16 مايو 2026 04:30 م

أصدرت مصلحة الجمارك في مصر تعليمات إلى جميع المنافذ بعدم فتح أي شهادات جمركية لتصدير الأرز إلا بموافقة مسبقة من جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، تنفيذًا لخطاب رسمي استند إلى توجيهات رئاسية سابقة صدرت في أغسطس الماضي، بما ينتهي عمليًا إلى قصر تصدير الأرز على جهة واحدة مع إلزام الشركات بالمرور عبرها وتوريد حصيلة العملة الحرة إلى البنك المركزي المصري.

كما يكشف القرار عن نقل ملف تجاري شديد الحساسية من نطاق التنظيم الحكومي المعتاد إلى دائرة أكثر مركزية ترتبط بجهاز ذي طابع تنفيذي واسع، وهو ما يضع السوق أمام واقع جديد تتراجع فيه قدرة الشركات على التصدير المباشر، بينما تتقدم جهة واحدة لإدارة سلعة استراتيجية وما يرتبط بها من تدفقات نقد أجنبي في لحظة تعاني فيها البلاد ضغوطًا على العملة والسلع معًا.

تعليمات الجمارك تنقل تصدير الأرز إلى بوابة إلزامية واحدة

عممت مصلحة الجمارك التعليمات الجديدة على مختلف المنافذ الجمركية، مؤكدة عدم السماح بفتح أي شهادات جمركية تخص تصدير الأرز قبل الحصول على موافقة مسبقة من جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة، وذلك إلى حين صدور القرارات الوزارية المنظمة لآلية التصدير خلال المرحلة المقبلة بصورة رسمية.

وبحسب ما ورد في التعليمات، فإن المصلحة تلقت خطابًا رسميًا من جهاز مستقبل مصر أوضح أن التوجيهات الرئاسية الصادرة خلال أغسطس الماضي كلفت وزارات الاستثمار والتجارة الخارجية والتمويل والزراعة بحصر تصدير الأرز في جهة واحدة هي الجهاز، مع منع الشركات من تنفيذ أي عمليات تصدير بصورة منفردة أو مباشرة.

وبعني هذا الترتيب أن أي شركة ترغب في تصدير الأرز لن تتمكن من استكمال إجراءاتها الجمركية بنفسها، لأن القرار ربط فتح البيانات الجمركية بموافقة مسبقة من الجهة الجديدة صاحبة الاختصاص، وهو ما يحول الجهاز من منسق محتمل إلى بوابة إلزامية وحيدة أمام حركة التصدير في هذا الملف.

كما نص الخطاب على ضرورة توريد حصيلة التصدير من العملة الحرة إلى البنك المركزي المصري مقابل توفير العملة المحلية، بما يمنح الدولة سيطرة مباشرة على النقد الأجنبي الناتج عن تصدير سلعة تعد من السلع الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي وبحسابات السوق الداخلية في الوقت نفسه.

ولذلك لم يعد القرار متعلقًا بضبط إجراءات إداري داخل الجمارك فقط، بل أصبح جزءًا من منظومة أوسع لإعادة ترتيب مسار السلع الاستراتيجية من المزرعة إلى الميناء ثم إلى البنك المركزي، بما يربط التجارة الخارجية بإدارة الدولة للاحتياطي النقدي على نحو أكثر إحكامًا ومركزية.

ويكشف هذا المسار أن الحكومة لا تتعامل مع الأرز باعتباره منتجًا زراعيًا يخضع لقواعد السوق والتصدير التقليدية، بل باعتباره ملغًا سياديًا يجري التعامل معه عبر التعليمات المقيدة والجهات المغلقة، وهي مقاربة توسعت في السنوات الأخيرة مع سلع وقطاعات أخرى تحت مبررات التنظيم والحماية.

ضبط السوق المحلي يتحول إلى مبرر لتوسيع السيطرة على التصدير

جاء القرار الجديد في سياق تؤكد فيه الدولة أنها تستهدف الحفاظ على توازن السوق المحلي ومنع نقص المعروض، خاصة أن الأرز من

السلع الأساسية واسعة الاستهلاك، كما أنه من المحاصيل كثيفة الاستخدام للمياه، وهو ما جعل ملف تصديره محل تدخل متكرر من الحكومة خلال السنوات الماضية

وخلال فترات سابقة، اتخذت السلطات قرارات متعددة بتقييد أو حظر تصدير الأرز، ثم عادت وسمحت أحياناً بتصدير كميات محدودة عبر تصاريح خاصة، في إطار إدارة المعروض المحلي ومحاولة تفادي ارتفاع الأسعار أو حدوث فجوات في السوق، وهي سياسة أظهرت أن القرار ظل محكوماً بالاستثناءات أكثر من القواعد المستقرة

لكن الجديد في التعليمات الحالية أن التشديد لم يعد يقتصر على تقليص الكميات أو تنظيم التصاريح، بل امتد إلى إعادة تعريف من يملك حق التصدير من الأساس، إذ لم تعد الشركات طرفاً مباشراً في العملية، وإنما أصبحت مطالبة بالمرور عبر جهة واحدة تحتكر التنسيق والموافقة واستلام حصيلة النقد الأجنبي

وأفادت مصلحة الجمارك أن هذه الإجراءات جاءت بعد رصد محاولات من بعض الشركات لتجميع كميات من الأرز وتصديرها بشكل منفرد من دون تنسيق مع الجهة المختصة، وهو ما اعتبرته الجهات المعنية مخالفة للضوابط الجديدة، فكان الرد هو التشديد على المنافذ ومنع فتح أي بيانات جمركية بلا موافقة مسبقة

غير أن هذا التفسير يطرح سؤالاً مباشراً حول سبب اللجوء إلى الاحتكار الإداري بدلاً من تفعيل رقابة سوقية واضحة وشفافة، لأن مواجهة المخالفات من الشركات يفترض أن تتم عبر القواعد والعقوبات والرقابة المتساوية، لا عبر نقل السوق بالكامل إلى مظلة جهة واحدة تملك وحدها حق الإجازة والمنع

ويؤدي هذا النمط إلى تقليص المنافسة وتهميش المصدرين المستقلين وإضعاف القدرة على بناء سوق تصديرية منتظمة، لأن المستثمر الذي يخضع لقرار استثنائي متغير ولجهة وسيطة إلزامية لن يتمكن من التخطيط التجاري طويل الأجل، وهو ما يخلق مناخاً مرتبكاً حتى لو رفعت الدولة شعار حماية السوق المحلي

كما أن الربط بين الأمن الغذائي وإغلاق باب التصدير المباشر يظل محل جدل اقتصادي، لأن الحفاظ على المعروض لا يتطلب تلقائياً إقصاء القطاع الخاص من التجارة الخارجية، بل يحتاج إلى سياسات إنتاج وتسعير وتخزين ورقابة أكثر كفاءة، وهي ملفات لم تنجح الحكومة في حسمها بصورة مستقرة حتى الآن

جهاز مستقبل مصر يتوسع من التنمية الزراعية إلى احتكار التجارة الخارجية

يعكس القرار الجديد اتجاهها متصاعداً نحو تعزيز الدور المركزي لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة في إدارة بعض ملفات التجارة الخارجية، خاصة ما يتعلق بالسلع الاستراتيجية المرتبطة بالأمن الغذائي، وهو توسع يتجاوز الإشراف على مشروعات زراعية أو تنمية إلى التحكم المباشر في مسارات التوريد والتصدير والتحصيل النقدي

ويُنظر إلى الجهاز خلال الفترة الأخيرة باعتباره أحد الأذرع التنفيذية الرئيسية في مشروعات الدولة الزراعية والتنمية، لكن اتساع مهامه ليشمل التنسيق الإلزامي في سلاسل توريد بعض السلع الأساسية يؤثر تساؤلات سياسية واقتصادية عن حدود دوره، وعن أسباب تراجع الوزارات والهيئات المدنية أمام هذا الصعود المتسارع

وفي هذا السياق، يقرأ مراقبون القرار باعتباره جزءاً من اتجاه أوسع نحو تركيز التجارة الخارجية المرتبطة بالسلع الحساسة في يد كيانات قريبة من الدولة والأجهزة السيادية، بما يجعل السوق أقل انفتاحاً على الفاعلين المستقلين وأكثر خضوعاً لتقديرات مركزية لا تُدار بالضرورة وفق منطق التنافس الاقتصادي الطبيعي

ومن ثم فإن عبارة التجارة الخارجية بيد الجيش لم تعد مجرد توصيف سياسي حاد، بل أصبحت تعكس مساراً عملياً تتداخل فيه الأجهزة والكيانات التنفيذية مع وظائف يفترض أن تضطلع بها وزارات مختصة وسوق منظم بقواعد واضحة، خصوصاً حين يتعلق الأمر بسلعة استراتيجية وعملة أجنبية وشركات تصدير في آن واحد

ويترتب على هذا التحول أن الدولة لم تعد فقط منظماً للسوق أو مراقباً له، بل أصبحت طرفاً مهيماً على مفاصل التوريد والتصدير وتدفع العائدات، وهو وضع يغير قواعد العلاقة بين الحكومة والقطاع الخاص، ويجعل النفاذ إلى الأسواق الخارجية مرتبطاً بقرار إداري مركزي أكثر من ارتباطه بالكفاءة أو القدرة التنافسية

وبالتالي فإن القرار لا يمكن فصله عن أزمة أوسع تتعلق بإدارة النقد الأجنبي في مصر، لأن اشتراط توريد حصيلة التصدير إلى البنك المركزي يكشف أن الدولة تتعامل مع الأرز أيضاً باعتباره مصدراً للعملة الصعبة، ما يعني أن ضبط الصادرات هنا لا يستهدف المعروض المحلي فقط، بل يستهدف كذلك أحكام القبضة على الدولار

وأخيراً يضع هذا التطور قطاع الأرز أمام معادلة جديدة عنوانها أن التنظيم الحكومي لم يعد محصوراً في حماية السوق أو ترشيد المياه، بل بات ممتداً إلى احتكار قنوات التصدير وتوجيه العائدات عبر جهة واحدة، وهي صيغة قد تمنح الدولة سيطرة أكبر مؤقتاً لكنها تفتح في المقابل باباً أوسع للانتقاد بشأن الشفافية والمنافسة ودور المؤسسات المدنية